حضروا والامام قد فرغ من الركوع الاخير ان يصيروا الى ان يسلم
الامام ثم يحرموا اما لم يضق الوقت وان خرج بالتاخير وقت الاختيار
على الاوجه وقيل يسبق ببعض الصلاة ومن جماعة يدرك
معهم الكل اي ان غلب على ظنه وجودهم وكانوا مساوين لهذه
الجماعة في جميع ما مر فيما كان في هذه مما تقدم بها الجمع القليل
كانت اولى قوله الا ان رضوا محصورين نعم لو رضوا
الواحد او اثنين فانبغي ان الصلاح بانه ان قل حضوره خفف
وان كثر حضوره طول قال في المجموع وهو حسن متعين وخالفهما
السبكي قوله واستثنى من سن الانتظار الخ ويستثنى ايضا
ما لو اراد جماعة لا تشرع لقضاء خلف اد قوله او بالغ في الانتظار
لو لحق اخرى وكان انتظاره يودي الى المبالغة مع ضميمة ما حصل
قبل دخوله فحكمه كما لو كان يودي الى المبالغة على انفراده قاله
الامام قوله لوقوعه اخذا من قول الروضة لو اقول قول الروضة
انما يفيد كراهة الانتظار في غير الركوع والتشهد لانهما ايضا
عند تخلف الشروط وهو موضع النزاع الذي خالف فيه جلال المحلي
وقوله الماخوذ من طريقة ذكرها فيها قيل ممنوع فان طريقة هذه
الاستحباب هي التي اعتمدها الغزالي في وجيزه والرافعي والنووي
في شرحه ذكرها وذكر طريقة ثانية في الكراهة ثم ذكر هذه هي
الثالثة التي تبعها السارح لشرح المهذب وقال اعني الرافعي رحمه
الله انها كالمركبة من الطريقين الاولين ثم بت القول بذلك بعد
حيث قال ثم المقابل لقول الاستحباب انما هو عدم الاستحباب
قال ويمكن ادراج تحاصل من باقي تخلان فيه بان يقال اذا قلنا
لا يستحب فهل يكره فيه القولان ان قلنا يكره فهم القولان الارجح
منهما عدم الكراهة كما هو مصرح به قبل ذلك في الشرح الكبير
وكذا في المحرر فقد اثبت الاباحة على القول بعدم الاستحباب

وهو عين ما فهمه

Copyright King Saud University

وهو عين ما فهمه الجلال المحلي رحمة الله وانما هذه الطريقة المنسوبة
لشرح المهذب فلم يقل عليها المحلي ولم يكلها اخذا من قوله
الرافع انها كالمركبة من الطريقين وقوله بعد ان الاستحباب
لا يقابله الا عدم الاستحباب هكذا قاله شيخنا الشهابي البرلسي
خاتمة المحققين رحمه الله رحمة واسعة امين قوله
الماخوذ اي التصريح قوله ذكرها الضمير راجع للكراهة
قوله فيها الضمير راجع للطريقة قوله كما فهمه بعضهم
تعريض بالجلال المحلي في شرح الاصل قوله اي على اعيانها
فلا يسن اعادة المنذورة بل لا تنعقد كما لو اعاد المكتوبة
بعد الوقت او اكثر من مرة او منفرد الغير خلل بجزيات
خلافا في صحتها ودخل في المكتوبة الجمعة واما بتصوير اعادتها
اذا تعددت الجماعة او انتقل فاعلها الى بلدة اخرى على الاوجه
قوله من نفل سن فيه لجماعة يستثنى من النفل وتر رمضان
فلا تسن اعادته كما تقدم قوله في الوقت لو بقي منه ما يسع
ركعة سنت الاعادة لانها تكون اداء كصفته انه من صلى
منفردا في الوقت او بعده لا يندب له اعادتها بعد الوقت
في جماعة وقد يستشكل هذا بما سلف من ان لجماعة تسن في القضاء
عند اتحاد الجنس الاتي بانه لما كانت لجماعة مختلفا فيها
في القضاء وانضم ذلك ان المعادة تقع نفلا استنبعوا من
تدب ذلك هنا واقتصروا على الوارد فرع سلمنا ان
مثل ذلك لا يندب فهل يجوز في كلام جلال المحلي في شرح
جمع الجوامع عند الكلام على الاداء والقضاء ما هو صريح في ذلك
انتهى قاله شيخنا الشهاب البرلسي رحمه الله رحمة واسعة
قوله بعد صلاة الصبح اي تسجيد لخبر علي قوله
لا الفرض عليه أما اذا نوى حقيقة الفرض تبطل صلاته
لتلاعبه انتهى ابن حجر قوله فعم ضده الثاني اذا نوى
به الثانية هذا ما في به الغزالي لكن نقل النووي في روضته